عقد في إسطنبول بحضور 70 خبيراً من 16 دولة

«شورى» تختتم فعاليات مؤتمر «التدقيق الشرعي على البنوك الإسلامية»

■ القطان: ورش عمل المؤتمر أهلت المشاركين للتدقيق الشرعي المبني على المخاطر

■ المؤتمر بوابة شورى للانطلاق لآفاق أوسع وتعزيز التخصص في التدقيق الشرعي

الشيخ عبد الستار القطان متحدثاً

لقطة جماعية للمشاركين بالمؤتمر

اختتمت شركة شورى للاستشارات الشرعية، بالتعاون مع جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم، فاعليات المؤتمر السادس حول «التدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية»، وذلك في المركز الدولي لدراسات الاقتصاد والتمويل الإسلامي في الجامعة بحضور نخبة من الخبراء والباحثين من أصحاب الفضيلة العلماء أعضاء هيئات الرقابة الشرعية والمدققين والمراجعين الشرعيين العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية من كافة الدول العربية والإسلامية.

وشارك في المؤتمر، الذي يعد الأول من نوعه في تركيا، أكثر من 70 خبيراً في الرقابة الشرعية (من خارج تركيا)، من أكثر من 16 دولة من بينها ممثلين عن البنوك الإسلامية في دولة الكويت كبيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد وبنك وربة، كما شارك في المؤتمر من تركيا كافة البنوك التشاركية (الإسلامية) والعديد من العاملين في مجال الاقتصاد الإسلامي وطلاب الدراسات العليا في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم.

ويسعى المؤتمر إلى تشكيل رأي عام في أوساط العاملين في التدقيق الشرعي، قائم على أسس نظرية ومهنية موحدة، والارتقاء بمهنة التدقيق والرقابة الشرعية، حيث ذكر الشيخ عبد الستار القطان، مدير عام شركة شورى أنه «يجب الارتقاء بمهنة التدقيق والرقابة الشرعية وتطويرها، ورفدها بمظلة علمية مهنية يتم فيها تلاقح أفكار الباحثين وتجارب الممارسين لمهنة التدقيق الشرعي»، مشيرا إلى أن «المؤتمرات التي تتعلق بالتدقيق الشرعي أثمرت مجموعة من القرارات التي باتت مرجعا لكل الباحثين في التدقيق الشرعي».

وقد شارك في المؤتمر خمسة بنوك تركية، هي «زراعة كتالم» و«كويت تورك» و«البركة تورك» بالإضافة إلى «وقف بنك» و«تركيا فاينانس»، ويأتي اختيار اسطنبول كموقع لعقد المؤتمر بعد توسع البنوك التشاركية في تركيا، وفتح العديد من الكليات المتخصصة بدراسة التمويل الإسلامي فيها.

وأشارت شورى في ختام المؤتمر إلى تقدير «المؤتمر للنمو المتسارع للمصرفية التشاركية في تركيا، والدعم الذي تلقاه من الجهات الرسمية فيها»، داعية تركيا إلى «مواصلة إصدار التشريعات والتعليمات واللوائح التنظيمية لعمل المصارف التشاركية والمؤسسات المالية الإسلامية».

وأشار المؤتمر في توصياته الختامية إلى أهمية «أن تقوم المصارف التشاركية في تركيا بتعزيز موقع الرقابة الشرعية ورفدها بالكوادر البشرية الكافية، بالإضافة إلى تأهيلها ومواصلة تطويرها، في ضوء الإرشادات الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، ومعايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية».

وأوصى البيان «المؤسسات المالية الإسلامية التي تضم إدارات للتدقيق الشرعي، بربط تبعيتها الإدارية بلجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مباشرة، مع ضرورة الاهتمام بإدارات التدقيق الشرعي داخل منظومة المؤسسة الإدارية، وتمكينها من أداء واجباتها المنوطة بها، وذلك من خلال تطوير مهارات المدققين الشرعيين وتأهيلهم التأهيل الكافي الذي يمكنهم من الإلمام بالضوابط الشرعية».

وأكد على «ضرورة مساهمة الجامعات في تصميم مناهج دراسية أكاديمية، مبنية على أسس البحث العلمي المعهودة، سواءا على مستوى البكالوريوس أو الدراسات العليا، يراعى فيها احتياجات سوق عمل التدقيق الشرعي، وذلك بالتعاون مع البنوك التشاركية والمؤسسات المالية الإسلامية».

ورأى البيان أن «الشهادات المطروحة حاليا في التدقيق الشرعي بحاجة لإعادة دراسة من أجل تطويرها علميا ومهنيا».

وقد عقد المؤتمر أربع جلسات عمل ناقش فيها مواضيع هامة ومطروحة بقوة في مجال التدقيق الشرعي حاليا، وهذه المحاور هي التدقيق الشرعي على البنوك التشاركية (الإسلامية) في تركيا، وأفضل الممارسات في الشكل الإداري للتدقيق الشرعي الداخلي، والشهادات المهنية في التدقيق الشرعي (الواقع - الحاجة - الطموح)، وتوحيد مفاهيم المصطلحات السائدة في الرقابة الشرعية (الرقابة- التدقيق - المراجعة - الالتزام). كما رافق المؤتمر ورشتا عمل، الأولى تحت عنوان تطبيقات التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، أما الثانية فعنوانها التدقيق الشرعي على عمليات الخزينة.

وقد ترست محاور المؤتمر في أربع جلسات علمية استعرض فيها المشاركون تسعة أوراق عمل، حظيت بتعقيبات هادفة ونقاشات مستفيضة حول ما تضمنته من أطروحات وعروض وآراء علمية، خلص المؤتمر بعدها للتوصيات التالية:

المحور الأول

أعرب المؤتمر عن تقديره للنمو المتسارع للمصرفية التشاركية في تركيا، والدعم الذي تلقاه من الجهات الرسمية فيها. ويدعو المؤتمر إلى مواصلة إصدار التشريعات والتعليمات واللوائح التنظيمية لعمل المصارف التشاركية والمؤسسات المالية الإسلامية، وعلى وجه الخصوص إصدار تشريعات أو تعليمات متكاملة لحوكمة الرقابة الشرعية تشمل تنظيم عمل هيئات الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي وإلزام المصارف التشاركية بها أسوة ببقية الدول التي أصدرت تشريعات وتعليمات مماثلة.

ودعا المؤتمر المصارف التشاركية في تركيا إلى تعزيز موقع الرقابة الشرعية ورفدها بالكوادر البشرية الكافية وتأهيلها ومواصلة تطويرها، في ضوء الإرشادات الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ومعايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

المحور الثاني

استعرض المؤتمر عددا من الممارسات في الشكل الإداري لإدارة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث يرى المؤتمر أنه كلما وجد في المؤسسة نظام للرقابة الشرعية يتمتع بفاعلية وكفاءة عالية، كلما قلت مخاطر اعتماد النموذج الأمثل، حيث إن قوة النظام الرقابي الشرعي في المؤسسة تشكل ضمانا أوليا للكفاءة الشرعية، وتحد من وقوع المخالفات الشرعية، بما يمكن معه اعتماد نموذج للشكل الإداري للتدقيق الشرعي الداخلي أقل كلفة على المؤسسة.

وأوصى المؤتمر للمؤسسات المالية الإسلامية عموما والعاملين في التدقيق الشرعي الداخلي بالسعي إلى كل ما من شأنه أن يزيد من كفاءة عمليات التدقيق الشرعي الداخلي، مع مراعاة تفادي أي معوقات تترتب على اعتماد أي من النماذج الثلاثة للشكل الإداري للتدقيق الشرعي، خاصة فيما يتعلق بتداخل محل الرقابة والازدواجية، وزيادة التكاليف على المؤسسة، أو الأعباء على موظفي الجهاز التنفيذي في المؤسسة.

كما أوصى المؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية بالحرص على توفير تأهيل شرعي مناسب لفريق العمل في إدارة التدقيق الداخلي يمكنه من أداء عمله بكفاءة وفاعلية، وتجنب ضعف استقلاليته في المؤسسة. إضافة إلى توصية المؤسسات المالية الإسلامية التي يوجد فيها إدارة للتدقيق الشرعي الداخلي بربط تبعيتها الإدارية بلجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مباشرة، وفي هذه الحالة يوصي المؤتمر بضرورة الاهتمام بإدارات التدقيق الشرعي داخل منظومة المؤسسة الإدارية وتمكينها من أداء واجباتها المنوطة بها وذلك من خلال تطوير مهارات المدققين الشرعيين وتأهيلهم التأهيل الكافي الذي يمكنهم من الإلمام بالضوابط الشرعية وإتقان قنوات التدقيق الداخلي والعمل المالي والمصرفي.

المحور الثالث

استعرض المؤتمر أبرز الشهادات في مجال التدقيق الشرعي، ولمس مدى الحاجة إلى تطوير هذه الشهادات التي تستهدف تأهيل كوادر مهنية متخصصة في التدقيق الشرعي وذلك على مستوى المحتوى العلمي والمعرفي والمهاري. ويرى المؤتمر أن الشهادات المطروحة حاليا في التدقيق الشرعي بحاجة لإعادة دراسة من أجل تطويرها علميا ومهنيا، ومن أهم محاور التطوير التي نوقشت في المؤتمر تحديد المحاور الأساسية التي يجب على المتقدم لامتحان الشهادة أن يجتازها، وهي محاور لا يمكن للمدقق الشرعي أن يعمل بدونها، مع عدم وضع مادة محددة لامتحان الشهادة المهنية، ووضع شروط محددة للتقدم لامتحان الشهادة المهنية، وعدم الاكتفاء باجتياز الامتحان للحصول على رخصة أو زمالة في التدقيق الشرعي، بل لا بد من توافر شروط معينة في المتقدم لنيل الرخصة أو الزمالة، ومنها على سبيل المثال حصوله على خبرة عملية في التدقيق الشرعي لا تقل عن 3 أعوام وتجديد الترخيص كل 5 أعوام، من خلال اجتياز امتحان في المعايير الشرعية الجديدة، أو الحصول على تدريب معتمد لا يقل عن 30 ساعة تدريبية. بالإضافة إلى ذلك اقترح المؤتمر أن يتكون المحتوى العلمي للمحاور امتحان الشهادة المهنية في التدقيق الشرعي من المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي، والمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن أيوفي ومعايير الحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن أيوفي، وقوانين البنوك الإسلامية للبلد محل عمل المدقق الشرعي، وأساسيات التدقيق الداخلي أو الرقابة الداخلية، وأساسيات علم الإدارة والتخطيط، وإدارة المخاطر.

كما أوصى المؤتمر بدراسة استحداث شهادة في التدقيق الشرعي الخارجي تكون منفصلة عن شهادة التدقيق الشرعي الداخلي. بالإضافة إلى تأسيس هيئة خاصة بشهادات التدقيق الشرعي تتكون من خبراء عاملين ومهنيين في مجال التدقيق الشرعي، تدرس الشهادات المهنية من كافة جوانبها، وتجري عليها التعديلات والتحديثات اللازمة دوريا.

ووجه المؤتمر الدعوة إلى الجامعات للمساهمة في تصميم مناهج دراسية أكاديمية مبنية على أسس البحث العلمي المعهودة، سواء على مستوى البكالوريوس أو الدبلومات العالية (ما بعد البكالوريوس)، يراعى فيها احتياجات سوق عمل التدقيق الشرعي وذلك بالتعاون مع البنوك التشاركية والمؤسسات المالية الإسلامية.

المحور الرابع

وقد أيد المجتمعون الخطوات التي بدأت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية باتخاذها بشأن مراجعة معايير الضبط والحوكمة الخاصة بالرقابة الشرعية، ودعو للقيام بإعادة النظر في بعض المفاهيم والتعريفات وتبني معايير جديدة خاصة بالرقابة الشرعية تشمل نظام الرقابة الشرعية، والتدقيق الشرعي الداخلي، والرقابة الشرعية الداخلية/الرقابة على العمليات الشرعية، والامتثال الشرعي، والتدقيق الشرعي الخارجي، والمراجعة الشرعية.

وأوصى المؤتمر الجهات الرقابية والتشريعية والمؤسسات المالية الإسلامية ببذل مزيد من العناية في استخدام المصطلحات المتعلقة بالرقابة الشرعية سواء على مستوى اللوائح والتعليمات أو على مستوى الهياكل الإدارية والمسميات الوظيفية داخل المؤسسات لإزالة اللبس والتداخل بين المصطلحات ومدلولاتها، مع التأكيد على ضرورة أن تكون المصطلحات التي يؤسس عليها النص التشريعي معدة بمعرفة فريق من أساتذة الجامعات والعاملين في الحقل المهني للرقابة والمراجعة وممثلي الأجهزة الرسمية وممثلي جمعيات المحاسبين والمراجعين حتى تعبر صياغة التشريع اللفظية بوضوح عما نتصرف إليه مقاصد واضعي تلك النصوص من معان ومصطلحات.

■ الشهادات المطروحة حالياً في التدقيق الشرعي بحاجة إلى مزيد من التطوير

استناداً إلى نتائج تقرير «كومباس» للربع الثاني من العام

«باركليز»: آفاق نمو الاقتصاد العالمي تبدو أكثر إشراقاً

أعلن بنك «باركليز» عن نتائج تقرير «كومباس» للربع الثاني من هذا العام، والذي أصدره قسم الخدمات المصرفية الخاصة ويتضمن توصيات استثمارية لأصحاب الثروات حول العالم.

وحافظت النسخة الأخيرة من التقرير، الذي يتناول فئات الأصول الرئيسية على مستوى العالم، على تخصيص حصة مرتفعة لأسهم الأسواق المتقدمة مرجحاً أن توفر أسواق الأسهم الأمريكية والأوروبية (باستثناء المملكة المتحدة) أفضل آفاق النمو للمستثمرين.

كما رفع التقرير تخصيص أسهم الأسواق الناشئة في ضوء مواصلة استقرار الدورة الاقتصادية العالمية، وهو ما تعزز من خلال استقرار البيانات التجارية ونتائج استطلاعات معدلات الثقة في قطاع الأعمال، وضمن هذه الفئة من الأصول، تحافظ الأسهم الآسيوية على مكانتها كخيار استثماري مفضل، حيث تعتبر أسواق الاسهم في كل من كوريا الجنوبية وتايوان والصين (الأسواق الخارجية - اوفشور) الخيارات الأمثل للاستثمار. وبشكل مشابه، حافظ التقرير على تخصيص حصة مرتفعة للسندات عالية العائد وسندات الأسواق الناشئة. ورغم ارتفاع اسعار هذه الفئة الاستثمارية نسبياً، يثق الخبراء الاستراتيجيون لدى «باركليز» بأن إيرادات السندات عالية الدخل لا تزال محط جذب للمستثمرين في إطار مزيج من أدوات الدخل الثابت.

فرانشيسكو جروزولي

وفي إطار تعليقه على نتائج وتوصيات التقرير، قال فرانشيسكو جروزولي، رئيس الخدمات المصرفية الخاصة في أوروبا والشرق الأوسط وافريقيا: «في وقت يرجّح فيه بقاء المشهد السياسي مصدر قلق لدى المستثمرين، يثق خبراء الاستثمار الاستراتيجيون لدى "باركليز" بأن إمكانات التحسن الاقتصادي ستدفع عجلة الأسواق نحو الأمام. ومن المتوقع أن يجد المستثمرون خياراً أفضل في تشغيل أموالهم ضمن فئات الأصول مثل أسهم الأسواق المتقدمة والناشئة».

وأضاف جروزولي: «يؤكد التحسن الملموس في استطلاعات الثقة لقطاع الأعمال في مختلف الاقتصادات الرئيسية على آفاق أكثر إشراقاً للاقتصاد العالمي. وبذلك يرى خبراء "باركليز" بأنه من المرجح أن يواصل الاقتصاد العالمي نموه بوتيرة متسارعة مع انخفاض كبير في احتمالية انتهاء دورة الأعمال الحالية».

وأوصى التقرير أيضاً بخفض حصة النقد والسندات قصيرة الأجل وسط توقعات بأن يستفيد المستثمرون من تحسن الأوضاع في أسواق الأسهم المتقدمة والناشئة. وترافق ذلك مع توصية بخفض تخصيص كل من السندات الحكومية للأسواق المتقدمة والسندات ذات الفئة الاستثمارية، وذلك نظراً للعائدات المتواضعة التي تقدمها معظم السندات من هاتين الفئتين. كما حافظ التقرير على تخصيص مستوى محايد للسلع الأساسية مدفوعا إلى إمكانية استفادة المستثمرين بشكل أكبر من تحويل استثماراتهم باتجاه النفط مبتعدين عن الذهب الذي يبدو أكثر عرضة للتأثر بأحتمالات رفع أسعار الفائدة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، حافظ التقرير على تخصيص مستوى محايد للقطاع العقاري مع خفض تخصيص استراتيجيات التداول البديلة.

«البحرين الأولى» تحقق زيادة الأرباح بنسبة 148 في المئة

جانب من العمومية

عقدت شركة البحرين الأولى للتطوير العقاري جمعيتها العمومية للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2016، حيث أعلنت خلالها عن صافي أرباح بلغ 2.7 مليون دولار أمريكي، وتمثل زيادة بنسبة 148% مقارنة بصافي أرباح العام الماضي والذي بلغ 1.1 مليون دولار.

وقد أعلن رئيس مجلس الإدارة وليد الخاجه عن هذه الأخبار السارة، وأضاف، وبناءا على هذا الأداء القوي، فإنني سعيد بالإعلان عن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بنسبة 5 فلس للسهم الواحد لهذه السنة». لاحقا، صوّت المساهمون بالموافقة على هذه التوصية.

وخلال الإجتماع، استعرض الخاجه نمو دخل الشركة قائلا، لقد نجحنا في تنفيذ الخطط والحفاظ على نمو متصاعد عن طريق تفعيل الأراضي الغير مطورة وتنويع الإستثمار ليشمل عدة قطاعات عقارية. وقد أدى النجاح التجاري لمجمع المركادو الجنوبية، والذي قمنا بإنجازه وتأجيره بالكامل خلال العام، إلى نمو إجمالي الدخل بنسبة 60%. وكذلك بدأنا في عمليات البناء لمشروع قرية المركادو، وهو أول مشروع سكني لدينا، ويقام على الأرض المجاورة للمجمع التجاري.

وخلال استعراضه لنجاحات المجلس خلال دورته الممتدة لثلاث سنوات، أضاف الخاجه « عند تسلمنا مهامنا في عام 2014 ، كانت الإيرادات التشغيلية للبحرين الأولى ناتجة عن تشغيل 28% من إستثماراتها العقارية والمتمثلة في منشآت مجال الصناعية. وتحت قيادتنا، قمنا بزيادتها وتنويعها لتصل إلى 49% بالإضافة إلى 9% أخرى تحت التطوير. وخلال فترة عمل المجلس، زاد صافي إيرادات التأجير بنسبة 353% من 279.851 دينار كويتي إلى 1.267.306 دينار كويتي، بينما زادت إجمالي قيمة الإصول بنسبة 22% من 29.349.679 دينار كويتي إلى 35.934.981 دينار كويتي.

وبالحديث عن بيان المركز المالي، أشار الخاجه إلى نجاح البحرين الأولى في الإستفادة من علاقاتها البنكية لتمويل تكاليف بناء مشاريعها الجديدة وخلق مصادر جديدة للدخل. حيث زادت نسبة الديون لحقوق الملكية بشكل مدروس من 12% في 2013 إلى 20% في 2016. «مع الإبقاء على هامش وافر لزيادة التمويل». كما أضاف. وأكد كذلك على إمتلاك البحرين الأولى لسيولة نقدية كافية لتسديد كافة إلتزاماتها.

وأكد الخاجه بأن البحرين الأولى تتطلع إلى توظيف النجاح في قطاع التجزئة في تطوير مشروع جديد متعدد الإستخدامات في منطقة السيف. وسيمثل تنفيذ المرحلة الأولى منه تحقيق الرؤية الإساسية للشركة عند تاسيسها. وأضاف بأن البحرين الأولى ستواصل العمل على إيجاد آليات للتخارج من مشاريعها المدرّة للدخل للحصول على سيولة للتوسع وتوزيع الأرباح.

«بيتك» يحصل على عضوية جمعية الخليج للسندات والصكوك

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن تعيينه عضوا في جمعية الخليج للسندات والصكوك GBSA، ويعتبر «بيتك» اول مؤسسة مالية اسلامية بالكامل في الكويت تنضم للجمعية بهدف تعزيز جهود مواصلة تطوير وتعزيز سوق الصكوك وقطاع الخدمات المالية وافضل الممارسات في المنطقة.

وتعمل الجمعية بفعالية مع الحكومات والمنظمين والمشاركين في سوق الصكوك والسندات وجهات الإصدار من أجل تحديد وتشجيع أفضل الممارسات، بما يساهم بالارتقاء بالأسواق الخليجية لتصل إلى أعلى المعايير العالمية، ومواصلة العمل على معالجة وحل القضايا التي تؤثر على الاسواق على الصعيدين المحلي والإقليمي.

وكعضو فاعل في مجموعة الريادة، يسعى «بيتك» للمشاركة والعمل مع الجهات الاستثمارية والرقابية لتعزيز وتطوير سوق الصكوك الذي حقق فيه «بيتك» انجازات عديدة اقليميا وعالميا، حيث نجح «بيتك» بترتيب العديد من صفقات الصكوك لحكومات وشركات، وساعدهم في الدخول لاسواق راس المال وتنويع مصادر التمويل.

وحقق «بيتك» انجازا كبيرا في حجم تداولاته في سوق الصكوك الرئيسية والثانوي حيث وصل حجم تداولات المجموعة في سوق الصكوك الثانوي الى 11.4 مليار دولار في العام 2016، اذ يعتبر هذا الحجم من التداولات انجازا يضاف لسجلات «بيتك» كمتداول رئيسي وصانع سوق على المستويين الاقليمي والعالمي.

من جانبه، أعرب رئيس جمعية الخليج للسندات والصكوك، مايكل جيفيرتي عن سعادته بانضمام «بيتك» كعضو رئيسي للجمعية، مشيرا الى ان ذلك يضيف قيمة للجمعية ومبادراتها لما لـ«بيتك» من خبرات عريقة وريادة ومولوقية في سوق الصكوك وصناعة التمويل الاسلامي.

بيت التمويل الكويتي